

تحرير القطاع المالي كآلية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر

د. خديجة تافاساست، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

أ.د. عمار زيتوني، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

الملخص:

يعد التحرير المالي أحد المتغيرات التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، ويعتبر من بين المواضيع الحديثة التي شهدت اهتماما واضحا من طرف الباحثين الاقتصاديين في هذا المجال.

ويهدف تطبيق النهج الأمثل لتحرير القطاع المالي الجزائري تم اقتراح استراتيجية رباعية يمكن اعتمادها من قبل الحكومة الجزائرية وذلك لبلوغ الأهداف الاقتصادية المرسومة وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المنشودة في ظل ضمان الاستقرار الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: التحرير المالي، النمو الاقتصادي، القطاع المالي الجزائري.

Abstract:

Financial liberalization considers as a pivotal factor influences economic growth, and considers as a recent issue that has attracted many researchers and studies.

Achieving optimal financial sector liberalization; this study proposes four goal strategy that can be implemented by Algerian government to achieve higher economic growth. This strategy insures better economic growth with economic stability parallel.

Keywords: Financial Liberalization, Economic Growth, Algerian Financial Sector.

كما أن ضعف وهشاشة القطاع المالي في الدول التي طبقت التحرير المالي شكّل أهم عامل مشترك في هذه الدول وكان سببا في حدوث العديد من الأزمات، فالدول التي تعاني هذا القصور من حيث القوانين والتشريعات التنظيمية، وكذا من حيث توفر الكفاءة البشرية والتكنولوجية، وضعف فعالية البنك المركزي في تنظيم عمل الوساطة المالية وفي تطبيق معايير الاحترازية ضد المخاطر المصرفية، ستتعرض إلى تأثير سلبي فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة من طرف مؤسسات هذا القطاع المالي، وهو ما يؤدي إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول فهي تتجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي من بين أهم بنودها ما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، ولعله من الجوانب الأكثر أهمية وحساسية بالنظر إلى طبيعة تعقيدات هذا الملف وحجم تأثيره على اقتصادها المحلي، وبالرغم من الدراسات العديدة التي تشير إلى دور التحرير المالي في الرفع من كفاءة الأجهزة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي فإن واقع تطبيقه تعترضه العديد من المعوقات وتبرز من خلاله الكثير من التحديات. وعليه فإن هذه الدراسة تحاول الاجابة على الاشكالية الرئيسية: ما هي أهم الاستراتيجيات الواجب إتباعها لتحرير أحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، المتمثل في القطاع المالي كآلية لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أولا: تطوير القطاع المصرفي الجزائري وتعزيز سلامته

يحتل القطاع المصرفي بمكانة مهمة في الدولة نظرا لأهميته في الاقتصاد ما يستوجب العمل بأكثر جدية بهدف الارتقاء به وبالأنشطة المقدمة من طرفه، ورغم ما حققه هذا القطاع مقارنة بما كان عليه قبل صدور قانون النقد والقرض إلا أنه يتطلب انتهاج استراتيجية واضحة ليصبح قادرا على مجاراة تطورات الصناعة المصرفية العالمية في إطار التحرير الاقتصادي والمالي، خاصة أن الجزائر في ظل انخفاض مداخيل المحروقات تعمل على تهيئة مؤسساتها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في الآجال القريبة. وفيما يلي أهم العناصر التي بإمكانها المساهمة في تطوير القطاع المصرفي الجزائري وتعزيز سلامته:

■ **تبني الصيرفة الشاملة:** ونتيجة لتراجع عوائد الصيرفة التقليدية وفي إطار سعي البنوك وراء تعظيم العائد وتخفيض المخاطر فقد تزايد اتجاهها نحو نموذج البنوك الشاملة في ظل التوجه نحو العولمة المالية وسياسة التحرير المالي، لذلك على البنوك الجزائرية توسيع نطاق نشاطها الحالي الذي يشمل على الوظائف التقليدية من جمع للودائع المصرفية ومنح للائتمان المصرفي والتوجه نحو المفهوم الواسع للأنشطة المالية من خلال تقديم تشكيلة متنوعة وحديثة من الخدمات المصرفية والمالية بهدف جذب إلى جانب المدخرات المحلية تحويلات مالية أجنبية ما يساعدها وفق مبدأ اقتصاديات الحجم من تحقيق وفورات مالية وتخفيض التكاليف. لكن توجه البنوك نحو الصيرفة الشاملة ليس هينا بالنظر لما يتطلبه الأمر من مهارة وكفاءة عالية في جوانب عدة منها الجانب الإداري والجانب المالي وما يتعلق برأس المال البشري والأساليب والتقنيات الحديثة التي تساعد على دراسة السوق واتخاذ القرار في الوقت المناسب، وهذا ما تفتقر إليه البنوك الجزائرية.

■ **خصوصية البنوك العمومية الجزائرية:** على السلطات الجزائرية أن تعتمد بصفة جدية برنامج زمني محدد من أجل التدرج في تطبيق عملية خصوصية مؤسسات القطاع المصرفي والإعلان عليه والتعريف به وتحديد الآثار الإيجابية التي يمكن أن تقدمها العملية في حال نجاحها، مع مراعاة تجارب الدول الناجحة في ذلك والاستفادة منها، خاصة أن هناك ضرورة حتمية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ما سينعكس عليها سلبا في حال بقاء السيطرة للبنوك العمومية.

إن ظهور البنوك الخاصة في الجزائر كان بفضل التحرير المالي، فبعد صدور قانون النقد والقرض استطاعت البنوك الخاصة فرض نفسها في فترة وجيزة إلى جانب البنوك العمومية، خاصة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري حيث تمكنا من تحقيق نتائج إيجابية غير أنها لم تدم طويلا بسبب المشاكل التي واجهت البنوك الخاصة ما دفع ببنك الجزائر لسحب الاعتماد منهما وإعلان إفلاسهما. ويعود سبب إفلاس هذين البنكين إلى العديد من العوامل الداخلية تتمثل في عوامل اجتماعية وثقافية ومؤسسية وأخرى تتعلق بسوق التسيير والفش ولكن أيضا حتى السلطات النقدية تتحمل جزء من المسؤولية لأن تحركها لم يكن في الوقت المناسب كما أنها لم تفرض على البنوك احترام إجراءات السلامة كتغطية المخاطر خاصة نسبة الملاءة ونسبة السيولة.¹

■ **تأهيل وتطوير رأس المال البشري:** يعد العنصر البشري الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع المصرفي وبأي قطاع آخر في الاقتصاد فهو الثروة التي تقوم بها الأمم، ورغم العدد الهائل للموظفين الذي تحوزه المؤسسات المصرفية الجزائرية إلا أنه لا يزال يعاني من عدم تطور مستواه وضعف درجة كفاءته ومستوى أدائه بسبب العديد من المشاكل التي سبق توضيحها، حيث يعد عدم التكوين أو ضعفه السبب الرئيسي في ذلك، ونظرا لأهمية هذا المورد لا بد من المسارعة في تطبيق الاجراءات الضرورية لتأهيله.

■ **تطوير وتوسيع المؤسسات المصرفية الإسلامية:** ففي ظل التغيرات الدولية والتوسع الهائل الذي شهدته البنوك الإسلامية على مستوى الساحة المصرفية العالمية ومع ضعف المبادرة المحلية لتوسيع الخدمات المالية الإسلامية أضحى يتعين على المؤسسات المصرفية الجزائرية توسيع نشاطاتها في هذا المجال. وكما هو معروف فإن للبنوك الإسلامية الإطار الخاص بها سواء من ناحية القوانين التي تحكمها أو قوانين التعامل معها لذا يتعين أولا تأييد فكرتها في الجزائر وإدراجها ضمن الإصلاحات المصرفية والاستفادة من تجارب الدول السباقة التي قطعت أشواط لا بأس بها، وتهيئة المناخ والظروف الملائمة باتباع استراتيجية واضحة ومتكاملة تضمن بنسبة كبيرة نجاح المشروع. فبالرغم من أنه سيتم تشجيع أفراد المجتمع والمؤسسات على الإقبال على ما لا يتعارض ومبادئهم الإسلامية لكن في الوقت نفسه فإنه ليس بالهين تحويل الموارد الاقتصادية من النشاطات التقليدية التي تهدف إلى تحقيق الربح نحو النشاطات التي يعد هدفها الرئيسي تشجيع الاستثمارات الحقيقية.

وفي ظل تحرير القطاع المصرفي الجزائري ستواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات خاصة وأن التحرير يزيد من وتيرة وحدة المنافسة المصرفية. وبما أنه يسمح للبنوك الإسلامية بالدخول في السوق المصرفية العالمية فهذا يفتح المجال للبنوك التجارية لمنافسة نظيرتها الإسلامية مما يصعب الأمر عليها بسبب ما تتميز به البنوك التجارية من كبر حجمها وحصتها في السوق وخيرتها، لهذا يستلزم على البنوك الإسلامية في الجزائر رفع مستوى نشاطها وكفاءتها بالموازاة مع إنشائها وتواجدها.

■ **حوكمة مؤسسات القطاع المصرفي وتدعيم سلامتها:** من بين المؤشرات التي تجسد ضعف الحوكمة في القطاع المصرفي في الجزائر ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي، وعدم الالتزام بنشر المعلومات المحاسبية وميزانيات البنوك والتقارير في الوقت المحدد.

وبالرغم من الجهود المبذولة لا يزال تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاع المصرفي في الجزائر ضمن مراحلها الأولى، إذا لا بد على الجهات المعنية من وضع معايير في حوكمة مؤسسات القطاع المالي بناء على المعايير الخاصة بالمنظمات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، لجنة بازل للإشراف المصرفي (PIS)، الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين (IAIS)، والمنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO)، واتخاذ التدابير المناسبة للحرص على التوفيق بين ممارسات الحوكمة وأفضل الممارسات الدولية.

أما فيما يخص مواكبة المؤسسات المصرفية للمعايير الاحترازية العالمية وفقا لمقررات بازل الدولية على فإن على بنك الجزائر مسايرتها، إذ على الرغم من تطبيق معايير بازل 1 بإصدار التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحيلة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية،² وإصدار النظام رقم 14-01 الصادر في 16 فيفري 2014³ المتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية المواكبة لمقررات بازل 2 في إدراج مخاطر السوق والتشغيل في حساب كفاية رأس المال، ومواكبة اتفاقية بازل 3 ورفع الحد الأدنى لتلك النسبة حتى وإن لم ترفع للحد المعلن عنه دوليا، إلا أن على بنك الجزائر إصدار تعليمات أكثر وضوحا لكيفية التطبيق. فالقطاع المصرفي من جهة أخرى يسجل تأخرا في تطبيق معايير بازل الدولية، وفي الوقت الذي باشرت فيه المؤسسات المصرفية العالمية والعربية تطبيق مقررات بازل 3 بحلول سنة 2013، نجد أن المؤسسات المصرفية الجزائرية بقيت إلى وقت قريب تطبق النظم الاحترازية التي جاءت بها مقررات بازل 1، وقد حاول التنظيم الاحترازي مؤخرا مواكبة اتفاقية بازل 2 وبازل 3 من خلال إصدار تنظيم خاص بذلك، إلا أن الأمر يتطلب إصدار تعليمات تفصيلية تبين كيفية تطبيق التنظيم بشكل أكثر وضوحا.⁴

■ **تطوير التكنولوجيا المصرفية ومسايرة الابتكار المالي:** رغم التحسينات التي مست القطاع المصرفي الجزائري في مجال التكنولوجيا وتحديث الخدمات المصرفية فإنه مازال ينتظره الكثير على مستوى تحديث نوعية الخدمات الإلكترونية وتفعيل الشبكة ما بين فروع البنوك. فتححرير القطاع

المصرفي يعني ضرورة مسابرة له للغيرات الهاصلة في الصنعة المصرفية الدولية في جانب التكنولوجيا والابتكار المالي من خلال توسيع نطاق الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطوير وتنوع الخدمات المالية المعاصرة والتوجه نحو الصيرفة والتجارة الإلكترونية وإحلال الوسائل الحديثة بدل التقليدية ومسابرة البرامج والأنظمة الحديثة والمعاصرة، ما يدفع لتحقيق ميزة تنافسية خاصة في السوق المحلية، كما يتيح تحسين جودة الخدمات المصرفية وتوفير المعلومات والتقارير المالية بطريقة تسمح بجذب المستثمرين،

ثانيا: تطوير وتوسيع السوق المالية في الجزائر: للشريعات والقوانين دور كبير في إنجاح واستمرار عمل السوق المالية الجزائرية، ولكنها لا تكفي وحدها إلا إذا توفر الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية المناسبة، فمن الخطأ منح كامل الاهتمام للجانب التشريعي وحده فلا بد أن يتوافق مع بقية الجوانب الأخرى لتفادي أي اختلالات تنظيمية في هذه السوق.

■ **الآليات المتعلقة بالجانب التنظيمي لبورصة الجزائر:** وتشمل هذه الآليات على تفعيل ومراجعة اللوائح والشريعات القانونية وتعزيز الرقابة على الأنشطة المالية وهذا على النحو الآتي:

■ **تعزيز الرقابة على الأنشطة المالية:** على الهيئات المختصة مراقبة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للتأكد من مدى التزامها باللوائح والقوانين والوقوف على سير أعمالها ونتائج عملياتها وما مدى التزامها بالإفصاح الدوري مع ضرورة فرض عقوبات وغرامات مالية على الشركات التي لا تلتزم بالقوانين والشريعات المفروضة عليها ومن الممكن وصول العقوبة إلى توقيف التعامل بأسهمها. وعلى الهيئة المختصة بمراقبة عملية الإفصاح المالي أن تأخذ بعين الاعتبار كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وزمن وكيفية الإفصاح أي ماهي القوائم المالية التي يتم عرضها من طرف الشركات. إضافة إلى الرقابة على الوساطة وصناديق الاستثمار والرقابة على التداول من خلال متابعة ومراقبة وتحليل حركة التداول للتحقق من سلامة عمليات التداول والتعرف على العمليات التي تخالف القوانين المعمول بها.⁵

■ **الآليات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والمالي:** تشمل الآليات المتعلقة بالجانب الاقتصادي على التوسع في برامج الخوصصة وإنشاء مصادر معلومات مالية وتحسين المناخ الضريبي وإعادة هيكلة الحوافز الضريبية لدعم المستثمرين وتعميق الوعي الاستثماري والربط بين السوق المالية الجزائرية ونظيراتها العربية. وسيتم التطرق إليها بأكثر تفصيل كما يلي:⁶

- **التوسع في برامج الخصوصية:** من خلال فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في سوق الأوراق المالية ما يؤدي إلى زيادة عرض وتداول الأوراق المالية في البورصة وتنوع فرص الاستثمار بالنسبة للمدخرين وتنفيذ عمليات البيع المباشر للمستثمرين الاستراتيجيين والشركات وصناديق الاستثمار والبيع بالمراد العلني.⁷
- **إنشاء مصادر معلومات مالية:** توفر مصادر المعلومات للمستثمرين والمحللين الماليين والأكاديميين وللمهتمين تصورات حول الأوضاع المالية المحلية والدولية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأفضل في الوقت المناسب، فهي تعتبر مصدر رئيسي لضمان السير الحسن لنشاط الأسواق المالية والتي تعتبر شديدة الحساسية لما يجري في المجتمع الدولي من أحداث على جميع المستويات وتباين درجة التأثير حسب المكانة الاقتصادية للدولة، فمثلا فإن الدول ذات الاقتصاديات المتطورة تتوفر على بيوت سمسة تقوم بدور الوسيط بين المستثمرين والأسواق المالية وتعمل أيضا على إصدار تقارير ودراسات مهمة حول الاستثمار. وكذلك تضمن بيوت السمسة أيضا دوائر متخصصة في البحث تصدر ما لها من معلومات في شكل نشریات أو مجلات توضع تحت الطلب لكل من يرغب في الاطلاع عليها وتعمل هذه الدوائر على إنجاز تحاليل حول الصناعات والشركات والأوراق المالية وتقديم اقتراحات لأهداف استثمارية.⁸
- **تحسين المناخ الاستثماري:** العلاقة بين مناخ الاستثمار والسوق المالي هي علاقة ذات اتجاهين فكلما كان المناخ الاستثماري ملائم شجع ذلك على قيام سوق مالية متطورة، وكلما كانت السوق المالية متطورة فإنها تساهم في تحسين وتطوير مناخ الاستثمار. ويشمل تحسين المناخ الاستثماري على عدة جوانب منها تحسين التشريعات الاستثمارية والنقدية والمالية لتتلاءم أكثر مع التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال وإزالة التناقض الموجود في بعض الأحيان، إزالة المعوقات الإدارية التي تنفر المستثمر الأجنبي، وتجنب إصدار القرارات والقوانين المفاجئة التي تؤثر على حرية حركة رؤوس الأموال والأرباح من أجل إرساء الثقة بين المستثمرين وزيادة التكامل والترابط بين الأسواق المالية.
- **إعادة هيكلة الحوافز الضريبية لدعم المستثمرين:** وذلك بإعفاء جزء من الدخل الخاضع للضريبة يعادل المبلغ المستثمر في الأوراق المالية، وكذا تخفيض الضرائب على الأرباح الرأسمالية

الناجمة عن التعامل بالأوراق المالية كحافز لزيادة رأس المال المطروح للاكتتاب. ومثال ذلك التجربة التونسية التي خفضت الضرائب على الأرباح لجميع الشركات التي تفتح 30% على الأقل من رأس مالها من 35% إلى 20%.⁹

■ **الربط بين السوق المالية الجزائرية ونظيراتها العربية:** وذلك من خلال إنشاء شبكة اتصالات عربية متطورة تساهم في توفير المعلومات الحديثة والكافية عن الأوراق المالية المتداولة في جميع الأسواق وإنشاء شركة مساهمة عربية للوساطة المالية تساعد كثيرا على انفتاح الأسواق المالية العربية وتدعيم ارتباطها لضمان تدفق رؤوس الأموال.¹⁰

■ **الآليات المتعلقة بالجانب الاجتماعي والديني:** تشمل آليات الجانب الديني والاجتماعي نشر وإرساء ثقافة البورصة ودعم المعاملات المالية الإسلامية. وسيتم التفصيل فيها كما يلي:

■ **نشر وإرساء ثقافة البورصة:** لتطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر من الضروري تشجيع العائلات على توجيه مدخراتها نحو الاستثمار في البورصة وهذا يستوجب وضع سياسات حقيقية متعلقة بالبورصة والغرض منها تعريف مختلف الأعوان الاقتصاديين طالبي أو عارضي الأموال بأهمية وفائدة هذه السوق في تمويل مختلف الاستثمارات. وتبني سياسة إعلامية واضحة عن طريق مختلف وسائل الإعلام، وبمشاركة لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة إدارة بورصة القيم والوسطاء في بورصة الجزائر من أجل تبديد المخاوف التي تؤثر على البورصة، وترسيخ هذه الثقافة لدى الطلبة من خلال المؤسسات التربوية والجامعات وغيرها من الوسائل التي تهدف في مجملها إلى التعريف بالبورصة ومدى فعاليتها في تمويل الاقتصاد الوطني.¹¹

■ **دعم المعاملات المالية الإسلامية:** الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يجمعون عن استثمار أموالهم في البورصة بسبب العامل الديني الذي يحد من سلوك العديد من هؤلاء المتعاملين، وعليه فمن الضروري إدراج مختلف الأدوات المالية الإسلامية والبحث عن أدوات مالية جديدة لا تتعارض والقيم الدينية للمتعاملين الاقتصاديين والاستفادة من مختلف أنظمة الوساطة التي أنشأتها وجربتها المؤسسات المالية كصناديق الاستثمار الإسلامية.¹² وهكذا فإن خلق أدوات مالية جديدة ذات طابع إسلامي من شأنه أيضا أن يوفر البيئة الملائمة لعمل البنوك الإسلامية ويدعم عملها.

ثالثا: ضبط أدوات السياسة النقدية وإصلاح سياسات سعر الفائدة والصرف

أوضحت تجارب الدول السابقة أن لأجل تطبيق سياسة تحرير القطاع المالي لا بد من القيام بعدة إصلاحات جوهرية في المجال النقدي والمالي، والأمر مماثل بالنسبة للجزائر أيضا فتحرير قطاعها المالي يفرض عليها إجراء تعديلات في مجال السياسة النقدية وأدواتها، وإصلاح أسعار الفائدة ونظام الصرف بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

■ **توسيع تطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:** وتعتمد فعالية السياسة النقدية على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره وما مدى انفتاحه على العالم الخارجي ودرجة تطور القطاع المالي. وفيما يخص تطبيقها في الجزائر فإن تخليها على النظام الموجه وانتقالها صوب آلية السوق سمح لها بتوسيع أدواتها من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة والمتمثلة في الاحتياطي الإلزامي وسعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة. وهو المسار الذي يتعين على بنك الجزائر تدعيمه من خلال تفعيل الأدوات غير المباشرة أكثر والتنسيق الجيد فيما بينها للتأثير على أسعار الفائدة والتحكم في سيولة الاقتصاد ومعدل التضخم وبالتالي تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، خاصة وأن استخدامها السابق كان محدودا بسبب ضعف البيئة النقدية والمالية في الجزائر وافتقارها للشروط الضرورية لتنفيذ هذه الأدوات بطريقة فعالة تسمح بتحقيق الأهداف النقدية الوسيطة والنهائية المنشودة. وأحسن مثال على ذلك "أداة السوق المفتوحة التي اعتمدها بنك الجزائر أول مرة في 30 ديسمبر 1996 بمبلغ 4 مليار دج لسندات عامة بقيمة أقل من 6 أشهر من خلال الشراء والبيع النهائي للسندات العمومية.¹³ ولكن بسبب غياب سوق مالية متطورة في الجزائر صار من الصعب تنشيط هذه الأداة وتفعيلها مرة أخرى.

■ **إصلاح سياسة أسعار الفائدة:** اتبعت الجزائر سياسة التحرير التدريجي لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة على القروض والودائع ابتداء من سنة 1990 وحققت نتائج إيجابية حيث صاحب هذا التحرير تحسن في معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع والقروض منذ سنة 1997 بعدما كانت سابقا تحقق معدلات حقيقة سالبة بفعل تأثير التضخم.

غير أن تدخل الحكومة في برامج الدعم المالي التي زادت بشكل ملحوظ منذ سنة 2009 لا يشجع التطور القطاع المالي ومن الممكن أن يكون عائقا له، باعتبار أن هذا الدعم أحد أشكال الكبح المالي حتى وإن لم يكن بصورة دائمة، وهذا ما يعني العودة إلى اتخاذ بعض إجراءات الكبح

المالي وما لها من آثار تعيق تحفيز الشركات على التمويل الذاتي ما يشكل ضغطا على الائتمان المصرفي، فبدل تقديم القروض بسعر فائدة مساوي للسعر الجاري في البنوك التجارية أو أقل منه بقليل عندما تقتضي الضرورة وهو الأمر الذي يفترض أن تقوم به البنوك التجارية، فقد أصبح من صلاحيات الحكومة التي وجدت نفسها تدفع على دعم أسعار الفائدة أكثر مما تكسبه. فمثلا تضاعفت القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الشباب بحوالي 3 مرات من 131.5 مليون دج في 2009 إلى 426.8 مليون دج في 2012، أما القروض الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد ارتفعت من 19.4 مليون دج في 2009 إلى 154.9 مليون دج في 2012، في حين تضاعفت قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بحوالي 2.5 مرة في نفس الفترة.¹⁴

إن مخلف القروض التي تقدمها البنوك العمومية بتدعيم من الحكومة الجزائرية بأسعار فائدة مدعمة لها انعكاسات وتأثير سلبي على الاقتصاد الوطني فهي أكثر خطورة مقارنة مع غيرها خاصة من جانب الفئة المستفيدة منها، حيث يشجع هذا النوع العديد من الأفراد على طلب الائتمان خاصة أنها تلغي الضمانات المصرفية التي تضمن استرجاع القرض وتخفف القيود المصرفية إلى أدنى حد ممكن بغض النظر عن جدوى المشاريع والقدرة على تسديد أقساط القرض بحلول آجال الاستحقاق، فمن الضروري إعادة النظر في هذا الائتمان المدعم وتكثيف الرقابة عليه لتفادي الآثار السلبية التي يخلفها.

ومن خلال الدراسة النظرية للتحرير المالي يمكن القول أن من أهم الإجراءات الواجب على السلطات النقدية إتباعها من أجل تحقيق آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني جراء تحرير أسعار الفائدة هي ضرورة تحقيق الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهمها استقرار المستويات العامة للأسعار، والسيطرة على معدلات التضخم بهدف تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة في ظل اقتصاد حرر، فقد تلجأ السلطات النقدية إلى رفع أسعار الفائدة الإسمية إلى مستويات عالية جدا من أجل القضاء على آثار الضغوط التضخمية وتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة ما يؤدي بدوره إلى أزمات مالية عميقة، بالإضافة إلى استكمال السلطات النقدية الجزائرية للتحرير التدريجي لأسعار الفائدة الذي بدأه بعد صدور قانون النقد والقرض. ولتفادي الآثار الوخيمة التي يمكن أن يسببها ذلك كما حصل في تركيا على بنك الجزائر أن يعمل على تدعيم وتفعيل التوجه نحو تطبيق الأدوات غير

المباشرة للسياسة النقدية للتأثير على أسعار الفائدة وتخلي الحكومة الجزائرية عن دعم أسعار الفائدة في أي شكل من أشكاله لأنه أحد أوجه الكبح المالي خاصة الدعم الذي تلجأ إليه عن طريق البنوك العمومية رغبة في تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة والنهوض بها.

أيضا على السلطات الجزائرية أن تعمل جاهدة من أجل تخفيض عجز الميزانية نتيجة لآثاره على أسعار الفائدة، "باعتبار أن العجز المؤقت يؤثر بالزيادة على أسعار الفائدة قصيرة الأجل بدرجة كبيرة، فارتفاع العجز المالي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي PIB المتوقع لخمس سنوات بـ 1% يؤدي لارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل بـ 1.2%، فالعجز المالي كان هو المسؤول الرئيسي عن الارتفاع الحاصل في أسعار الفائدة بثلاثي نقطة خلال الفترتين (1978-1977) و(1983-1984)".¹⁵ وباعتبار أن تمويل العجز باللجوء إلى التمويل التضخمي يعتبر من المصادر الأساسية لنشوء الضغوط التضخمية في الدول النامية فمن الضروري إيجاد الحل الأمثل لتخفيض هذا العجز بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية باتجاه اقتصاد السوق، "ويعد تقليل الإنفاق الحكومي حجز الزاوية في تخفيض العجز والتحكم فيه وهو من بين الخطوات المهمة الواجب اتباعها قبل الخوض في التحرير المالي الداخلي وبالتحديد تحرير أسعار الفائدة المحلية".¹⁶

■ **إصلاح نظام الصرف في الجزائر:** نظام صرف الدينار في الجزائر كان انتقاله تدريجيا من سعر الصرف الثابت إلى سعر صرف العائم وتحديد التعويم المدار مرورا بعدة مراحل أساسية. وفي ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصادات تحمي نفسها من الصدمات الخارجية بالتخفيض في قيمة سعر صرف عملة البلد وهذا كنتيجة حتمية لانخفاض الطلب على صادراتها. أما الوضع في الجزائر فيختلف فحسب ما جاء به تقرير بنك الجزائر فالارتفاع في احتياطات الصرف هو ما ساهم في حماية الاقتصاد الوطني الجزائري من أزمة الرهن العقاري سنة 2008.¹⁷

فمن الضروري تبني المفهوم الصحيح لتحرير سعر صرف الدينار في الجزائر فرغم الإعلان عن إتباع سعر الصرف المدار الذي كان نتاج تخلي الجزائر عن الاقتصاد الموجه وضمن شروط صندوق النقد الدولي لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي غير أن الواقع بين أن لبنك الجزائر تدخلات كبيرة في هذا الجانب ولا تعد ضمن الدور المسند له في ظل اقتصاد السوق. لذلك عليه أن يعمل على اتخاذ المفهوم الصحيح لنظام الصرف المتبني والمتمثل في التعويم المدار بالتقليل من القيود المفروضة على سعر صرف الدينار وتخفيف الرقابة عليه وتقليل تدخلاته المستمرة في سوق الصرف.

ورغم التمهيد لتطبيق سعر الصرف العائم وذلك بتطبيق نظام (The Fixing) وسوق صرف ما بين البنوك غير أنه بالإمكان تدعيم هذا الانتقال أكثر بإتباع مجموعة من الخطوات التي تسهل العملية وتسمح لها بتحقيق نتائج أفضل بأقل تكلفة واستفادة الاقتصاد الوطني من آثارها الإيجابية.

كذلك فإنه بالنظر لتقلبات قيمة الدينار الجزائري التي هي عرضة للتدهور أكثر في سوق الصرف خاصة مع التراجع المستمر في أسعار النفط، فإن الحد من هذا الوضع يوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات باعتبار أن زيادة الصادرات الوطنية يرفع من حجم احتياطي النقد الأجنبي لدى بنك الجزائر والذي يستخدمه للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار عن طريق تدخلاته في سوق الصرف وبالتالي تدعيم قيمة الدينار وهذا في حال افتراض تحويل مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية. والشكل الموالي يوضح بأكثر تفصيل طريقة التحول المنظم لسعر الصرف.

رابعا: اعتماد استراتيجية فعالة لتطوير البيئة المؤسسية: تطوير البيئة المؤسسية التي تمارس ضمنها مؤسسات القطاع المالي الأنشطة المالية المسندة إليها يعتبر من الشروط المسبقة لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي لهذا يجب تهئية البيئة التشريعية والسياسية ومحاربة الاقتصاد غير الرسمي والتقليل من الإجراءات البيروقراطية ومكافحة الفساد الإداري والعمل على التنسيق بين السياستين النقدية والمالية. وسيتم التفصيل في هذه العناصر أكثر كالاتي:

■ **العمل على ضمان استقرار البيئة التشريعية والسياسية:** إضافة إلى ما سبق التطرق إليه في البيئة القانونية فإنه من الضروري مراجعة كافة القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة الاقتصادية ككل لأنها ستؤثر بطريقة مباشرة على عمل القطاع المالي في الجزائر، فمن غير الممكن وضع سياسة رشيدة وحقيقية لتجديد أكبر قدر من المدخرات لضمان انطلاقة اقتصادية تهدف لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين دون توفر استقرار في التشريعات القانونية والاستقرار السياسي في الدولة.

وفي هذا الصدد فإن المستثمرين يطرحون جملة من الأسئلة قبل البدء في عملية الاستثمار خاصة الأجانب منهم لذا يجب تبنى استراتيجية واضحة في وضع التشريعات القانونية حتى لا تنزل هذه الأخيرة بزوال الفريق الحكومي القائم، وذلك بهدف إقناع المستثمرين بأنها ليست عرضة للتغيير

في أي وقت، وحتى إن استوجب الأمر وتغيرت ستكون بالشكل الذي لا يؤثر على قراراتهم الاستثمارية. أما عن تحقيق الاستقرار السياسي فإنه يعتبر بمثابة حجر الزاوية لكل سياسة تهدف لتحقيق انطلاقة اقتصادية.

■ **محرابة الاقتصاد غير الرسمي:** يتعين على الحكومة الجزائرية القيام بإصلاح النظام الجبائي وتوسيع التشريعات الجبائية ضد الغش والأنشطة غير الرسمية من خلال مراجعة حساب أساس الضريبة ومعدلها، مراجعة أشكال الكشف عن مصادر الدخل وأساليب التحصيل، تبسيط المستندات المطلوبة للتحقيق المحاسبي خاصة بالنسبة للمشروعات صغيرة الحجم ذات الإمكانيات المحاسبية المحدودة، تشديد عقوبات التهرب الضريبي، إضافة إلى الإصلاحات التي تشجع على تحرير اللوائح التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة بما يؤدي إلى التقليل من مؤشرات الفساد وتشجيع المؤسسات للتوجه نحو الاقتصاد الرسمي بدل الاقتصاد غير الرسمي.¹⁸

■ **الحد والتقليل من الإجراءات البيروقراطية:** من الضروري على الحكومة الجزائرية السهر على تطبيق القوانين اللازمة للقضاء على البيروقراطية وآثارها السلبية ومعاقبة المخالفين لها، والمحافظة على أملاك الدولة وتسييرها ومعاقبة كل من يتلاعب فيها، وتوعية موظفي المؤسسات المالية بضرورة محاربتهم للسلوكيات السلبية والإبلاغ عنها مع توفير الحماية لهم في حال ذلك، وإنشاء بنك الجزائر لهيئات رقابية تشرف على عمل الأنظمة الإدارية والتسيير الإداري داخل هذه المؤسسات المالية ووضعه لأدوات مراقبة أكثر فعالية يلزم مؤسسات القطاع المالي بها، والعمل على خصوصية مؤسسات القطاع المالي لأن هذه الإجراءات تكون أكثر انتشارا في الملكية العمومية للبنوك والمؤسسات المالية. ورغم ذلك يبقى من الصعب التخلص من هذا الإجراء السلبي الذي لا تزال جذوره تتغلغل داخل المؤسسات المصرفية والمالية الجزائرية بسبب انتشار الفساد الإداري السائد وسيطرة البنوك والمؤسسات المالية العمومية على القطاع المالي وللتخلص منه يستلزم توفر الإرادة الحكومية لمحاربة ذلك.

■ **مكافحة الفساد الإداري:** إن مختلف العقبات الإدارية والتنظيمية في الجزائر أدت إلى تفشي الفساد الإداري وانتشار الرشوة المقدمة من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين من أجل تسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية وضمان السير الحسن لمعاملاتهم وتحقيق مصالحهم، لهذا لا بد من المبادرة بشكل جدي في مكافحة هذه الآفات الإدارية التي تؤثر سلبا

على نمو وتطور الاقتصاد من خلال إعادة النظر في القوانين التي تحكم الفساد وتطبيق المعايير التي تحد من الفساد الحكومي في مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمالية. ولكن قبل كل شيء يتعين تحقيق استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من إصدار الأحكام باستقلالية دون أي ضغوط وكذا دعم الاستقرار السياسي والأمني الذي يسهل تطبيق كل هذه الخطوات. "وبالنسبة للجزائر فقد احتلت في مؤشر مدركات الفساد الرتبة 94، 100، 88 من إجمالي 175، 174، 167، دولة خلال السنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي.¹⁹ وهذا دليل على انتشار الفساد الإداري وإساءة استخدام السلطة واستغلالها للصالح الخاص وانتشار الرشوة ومختلف الآفات الإدارية وهذا ما ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي للدولة. وحين مقارنة ترتيب الجزائر مع بعض الدول العربية لسنة 2015 نجد أن المغرب جاء في نفس ترتيب الجزائر، أما تونس فقد كان ترتيبها أفضل حيث احتلت الرتبة 76، في حين احتلت الأردن المرتبة 53 وهي مرتبة جيدة مقارنة بالجزائر.²⁰

■ **ضبط السياسات النقدية والمالية والتنسيق بينها:** يتعين على السلطات النقدية والمالية الجزائرية العمل على تحسين نوعية السياسات النقدية والمالية وتطوير أداءها وفعاليتها بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الأهداف المسطرة. على النحو الذي جرى إيضاحه سابقا فيما يتعلق بالتأثير المتبادل بين هاتين السياستين، كما يتعين على بنك الجزائر أن يعمل إلى جانب وزارة المالية بهدف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لبلوغ الأهداف الاقتصادية المرجوة والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. "أين تلعب قوة استقلالية بنك الجزائر دورا فعالا في إحداث هذا التنسيق."²¹

الخاتمة:

تشمل الاستراتيجيات الممكن اتباعها من أجل ضمان نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر على أربع عناصر أساسية، بدءا من توفير البيئة المؤسساتية المناسبة من خلال ضمان استقرار البيئة التشريعية ومحاربة الاقتصاد غير الرسمي والحد من الإجراءات البيروقراطية ومكافحة الفساد والتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية، وبالموازاة مع ذلك يجب العمل تطوير القطاع المصرفي وتعزيز سلامته بتبني مفهوم الصيرفة الشاملة وخصوصة البنوك وتأهيل العنصر البشري والتوجه نحو الصيرفة الإسلامية وتبني مختلف مفاهيم الابتكار المالي وحوكمة مؤسسات القطاع وتطبيق وتحديث

معايير بازل وفقا لما هي عليه في الساحة الدولية وتطوير وتوسيع السوق المالية من ناحية القوانين والتشريعات والرقابة على أداء الشركات ومختلف الآليات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والمالي من خصوصية المؤسسات والتحفيزات الضريبية ونشر الوعي الاستثماري، وكذا تطبيق آليات أخرى متعلقة بالجانب الديني من نشر الوعي ودعم المعاملات المالية الإسلامية، وفي الأخير إصلاح وضبط السياسة النقدية بالتوسع في تطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية الأكثر توافقا مع البيئة المتحررة ماليا وإصلاح سعر الفائدة وأسعار الصرف.

الهوامش

¹ العقريب كمال، القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال وتحدي الأزمات المالية دراسة نماذج من الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص: 347.

² النظام رقم 01-14 الصادر في 16 فيفري 2014، يتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، 25 سبتمبر 2014.

³ Instruction N°: 74-94 Du 29 Novembre 1994 Relative A La Fixation Des Règles Prudentielles De Gestion Des Banques Et Etablissements Financiers.

⁴ سليمان ناصر وآدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص: 26.

⁵ نفس المرجع، ص: 136.

⁶ رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 312-313.

⁷ مفتاح صالح ومعاني فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية-دراسة لواقع سوق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص: 13.

⁸ رشيد بوكساني، مرجع سابق، ص: 316.

⁹ نفس المرجع، ص: 13.

¹⁰ مفتاح صالح ومعاني فريدة، مرجع سابق، ص: 13.

¹¹ زيدان محمد ونورين بومدين، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والآفاق، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصادات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية

21-22 نوفمبر 2006، بسكرة، الجزائر، ص: 20.

¹² نفس المرجع، ص: 20.

¹³ يبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية -دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص: 299.

¹⁴ بوللوطة بلال، تقييم فعالية سياسة تحرير أسعار الفائدة في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص: 164.

¹⁵ Martin Feldstein, **Budget Deficits, Tax Rules And Real Interest Rates**, N°: 1970, National Bureau of Economic Research, July 1986, P P: 48-49.

¹⁶ Robert J Parro, **The Recardian Approach To Budget, Deficites**, N°: 2658, National Bureau of Economic Research, August 1988, P: 4.

¹⁷ آيت يحيى. سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 9، 2011، ص: 9.

¹⁸ إبراهيم بورنان وعبد القادر شرف، مرجع سابق، ص: 6.

¹⁹ Transparency International, **Corruption Perceptions Index**, Reports 2013, P: 5.

Transparency International, **Corruption Perceptions Index**, Reports 2014, P: 3.

Transparency International, **Corruption Perceptions Index**, Reports 2015, P: 7.

²⁰ Ipid, P: 7.

²¹ مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص: 4.